

قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة "

د. محمد لمين علون

أ. حليلة عطية

جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

medlamine.alloune@yahoo.com

halima0740@yahoo.com

الملخص:

لقد شهد القطاع الفلاحي الجزائري عدة إصلاحات، وكان الهدف من كل تلك الإصلاحات هو إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة أو أفضل من السابق، وهذا يعني الإستغلال الأمثل لكل الطاقات المتاحة، كما أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، تؤهل لرفع عجلة التنمية من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي توفير مناصب الشغل للسكان خاصة في المناطق الريفية، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والإستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة كبرامج الدعم والتحفيزات التي وفرها للفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي، وكذا الإستثمارات في البنية الأساسية التي قامت بها الدولة لتوفير الظروف الملائمة للتنمية الزراعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية، التنمية الاقتصادية، المخطط الفلاحي، البرامج الفلاحية، الدعم الفلاحي.

Abstract:

The Algerian agricultural sector had witnessed several reforms, the aim of all these reforms is to find an optimal regulatory framework for a good or better results than the former, which mean that the optimal exploitation of available energies, as the Algerian government has given a great importance to the agricultural sector, because of the available capabilities of natural, human, plant and animal resource, qualify it to rise the development wheel through increasing the gross domestic product and individual share of it, And to provide job opportunities, especially in rural areas, which had drawn a practical plan which aimed to achieve the balance and stability of food that passes through the promotion of agriculture and the provision of the necessary facilities like support and motivation programs which were provided by the peasants and workers in the agricultural sector, As well as investments in infrastructure by the State to provide the appropriate conditions for agricultural development.

KEYWORDS: Agricultural Development, Economic Development, Agricultural Scheme, Agricultural programs, Agricultural support.

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم، وليمكن القطاع الزراعي من تحقيق هذا الدور الهام، إنتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في السنوات الأخيرة، حيث تبنت اقتصاد السوق والتحرير التجاري وإصلاح النظام المالي والنقدي وسياسة سعر الصرف، كما قامت بإصلاحات في منظومتها المؤسساتية والتشريعية والقانونية والبنوية، بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم والتشجيع للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية، من الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي والتجارة الزراعية، منها تقلص الإعانات والقروض بدون فوائد أو ضمان هذه الفوائد، وتوزيع الأراضي الزراعية للإستصلاح.

الإشكالية الرئيسية:

على ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي:

"ما هو دور السياسة التنموية للقطاع الفلاحي كبديل للمحروقات في تطوير الاقتصاد الجزائري؟"

ولإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالتنمية الزراعية والاقتصادية؟ وما هي أهم مقوماتها؟
- 2- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- 3- ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- 4- ماذا حققت البرامج المنفذة من أهداف مسطرة وما مدى نجاعتها على مستوى ولاية بسكرة؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي، من خلال ما يتوصل إليه من نتائج، كما يسلط الضوء على مقومات التنمية الزراعية والاقتصادية، من خلال عرض واقع هذا القطاع بالجزائر ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية كقطاع بديل للمحروقات.

أهداف البحث:

- إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي.
- عرض واقع القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2000-2013.

- تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كإستراتيجية تنموية كفيلة بجعل هذا القطاع الإستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- إقتراح عدد من التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليها البحث لتحسين فعالية إستراتيجية التنمية في القطاع الفلاحي.

- معرفة ما حققتة البرامج المنفذة من أهداف مسطرة ونجاعتها على مستوى ولاية بسكرة من خلال عرض أهم إحصائيات هذا القطاع خلال الفترة (2008-2013).

منهج البحث:

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من اجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لدور القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة ولاية بسكرة، ويظهر ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الكتب المجلات والدراسات السابقة، وإحصاءات المديرية الولائية للفلاحة -ولاية بسكرة- للفترة الممتدة من (2008-2013).

خطة البحث:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من البحث ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية سوف يتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الفلاحة (الزراعة) والتنمية الزراعية.

المحور الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

المحور الرابع: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة الاستراتيجية الفلاحية لولاية بسكرة.

المحور الأول: الفلاحة (الزراعة) والتنمية الزراعية

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الإقتصادية المختلفة، فقد إستطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمحتاجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية (صناعة، تجارة وخدمات أخرى).

1- مفهوم الزراعة: "هي علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض وزرع نباتية وحيوانية بل أيضاً الفلاح وأسرته، أولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها. إذ فالزراعة الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي النجاح التكنولوجي أي النجاح الزراعي من الناحية الفنية والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل الزراعية. وأخيراً النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة رغدة وتحقيق مستوى معيشة مرتفع ورخاء عالي".¹

كما تعرف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة:² "وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. أما التعريف الواسع: فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.

2- مفهوم التنمية الزراعية: قبل التطرق للتعريف للتنمية الزراعية يجب تحديد مفهوم عام للتنمية.

أ- تعريف التنمية: لقد تعددت التعاريف للتنمية ومن أهمها نذكر ما يلي:

تعرف على أنها: "هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتقاء الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية".³

كما تعرف كذلك: "التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة".⁴

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن التنمية هي فعل إرادي واع، تحكمها سلطة مريدة ومخططة، ولا تحصر التنمية في الجانب المادي فقط بل يتعداه إلى الإنسان أي الفرد والمجتمع، لأن التنمية حتى تكون شاملة وكاملة لا بد من تضافر كل الجهود سواء كانت فردية أو جماعية.

ب- تعريف التنمية الزراعية: تعرّف على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع

الخاص على الإستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الإستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد إستغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية.⁵

3- مقومات التنمية الزراعية: التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:⁶

أ- الأراضي الزراعية: تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية.

ب- الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها.

ج- الثروة الحيوانية والنباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام إقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان إستمرارها وقدرتها على العطاء.

المحور الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

1- مفهوم التنمية الاقتصادية: "هي عملية متعددة الأبعاد تتمثل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية إذا هي عملية متكاملة بشقيها الاقتصادي ويقصد به: زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع، والشق الاجتماعي ويقصد به إحداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي، ويسير الشقين جنباً إلى جنب."⁷

فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج، ويساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل وبالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل،

وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستخدام.

2- مقومات التنمية الاقتصادية: تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفر مجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في:⁸

أ- تراكم رأس المال: يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم هذا التراكم من خلال عملية الإستثمار، التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الإستثمار.

ب- الموارد البشرية: يلعب المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان، والذي يتحقق بفضل الإنسان الذي يرسم وينفذ عملية التنمية.

ج- الموارد الطبيعية: أهمية الموارد الطبيعية تتأتى من كفاءة وآليات إستخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة.

د- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد إقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون متضمنة في السلع الرأسمالية، كآلات والمعدات، أو قد تكون متضمنة في البشر.

3- أهداف التنمية الاقتصادية: تختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وحتى السيلسية. غير أن هناك أهدافا أساسية ومشاركة تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:⁹

- زيادة الدخل القومي.
- رفع المستوى المعيشي.
- تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة.
- القضاء على التبعية بكل أشكالها.
- عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول.
- بناء قاعدة صناعية متينة ولستخدام التكنولوجيا المناسبة.
- توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...).
- إطلاق الإبداع وإطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.

- الإسهام في الحضارة الإنسانية وأخذ المكان اللائق بين الأمم.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي.

المحور الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش ولفترة طويلة من الزمن، فضلت حبيسة شعارات لا غير، ونظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار ما سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، حيث عملت الدولة مباشرة من خلال الصندوق الوطني (FNRDA)، على تدعيم الفلاحين وتقوم بتقديم قروض للضبط والتنمية الفلاحية بدون فائدة، كما تقدم إعانات للفلاحين وهذا في النشاطات التالية:¹⁰

- تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروع القطاع.
 - تحويل أنظمة الإنتاج وتكييفها.
 - استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.
- ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر وتعاني من تدهور مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خصخصة الدولة للقطاع الفلاحي، لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا، و لا بد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم.

وسعى المخطط المذكور في نفس الوقت إلى تحقيق التنمية البشرية وهذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد ومحيطه. ولتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج وهي كما يلي:

- 1- أربعة برامج وجهت لتحسين مستوى وعصرية المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي تنفرع إلى:¹¹
 - برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
 - برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
 - برنامج تشمين المنتوجات الفلاحية كالحفاظة على المنتوجات الزراعية، و تحويلها، وتخزينها، وتسويقها.
- برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للفلاحين خاصة الشبان حاملي شهادات جامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع.

2- خمسة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:

- البرنامج الوطني للتشجير.

- برنامج التشغيل الريفي.

- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.

- برنامج حماية وتنمية المناطق السهلية.

- برنامج حماية وتنمية الواحات.

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:

- إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

- تكييف الأنظمة الزراعية.

- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.

- توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 % إلى 14 %.

وفي أكتوبر 2002 وبناء على اتفاقية موقعة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة، أهلت البنك وبتقرار سياسي بتمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، خاصة وأن الفوائد المترتبة عن تمويلات البنك المسبقة تقتطع من برنامج الدعم وليست مستحقة على الفلاحين خلال العام الأول من الاستثمارات. وحسب ذات المصدر (مدير مساعد بالبنك)، فإن البنك قدم تمويلات مسبقة ضخمة لفائدة مختلف الاستثمارات الفلاحية قدرت إلى غاية ديسمبر 2005 بأكثر من 32 مليار دينار جزائري، بناء على ملفات استثمار تؤثر عليها مصالح الفلاحة المحلية، كما سجل تراكما لديون الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم بلغ 43 مليار دينار، لم يسترجع منها البنك سوى 15 مليارا فقط، في حين تجري تسوية المبالغ الباقية في إطار إعفاء الفلاحين من الديون المستحقة عليهم، في وقت توصل البنك إلى اتفاق تسوية مع وزارة الفلاحة لتسديد مستحقاتها كاملة الناجمة عن برنامج الدعم.¹²

وفي السنة المالية لسنة 2007 تم تخصيص غلاف مالي قدره 21.342.869.000 دج فقط ميزانية التسيير للقطاع الفلاحي.¹³

وهنا يجب الإعتراف بأن الجهود المبذولة لتزويد بلادنا بنظام تشريعي و تنظيمي يهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية من المزايدات والأطماع ومن أجل أن تساير المسار التنموي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة، ويمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام أساسية:

- حيابة الملكية العقارية الفلاحية

- إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة بالدولة

- التوجيه العقاري.

- الأراضي الفلاحية الوقفية.

- إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز.

وخلال المخطط الخماسي (2009-2013) جاء برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي لمواصلة التنمية الفلاحية التي إنطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي، واعتمد هذا البرنامج في إستراتيجيته على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، الذي يضع الإطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات الخمسة (2009-2013)، التي تم خلالها تحقيق البرنامج المسطر الذي ارتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الإستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالإستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما منح هذا البرنامج نط وحيد لإستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الإمتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما:¹⁴

1- عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الإقتصاد الزراعي: قام من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة دعم (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقدم القروض الميسرة ومسح الديون، ودعم إستخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع ورفع المردودية، وامتصاص مشكلة إستراحة الأراضي.

2- عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي: قامت هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والإستغلال

والتيسير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد الطبيعية، وتثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

لتحقيق هذا البرنامج بشقية تحديد الإقتصاد الزراعي والتحديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000 مليار دج ما يعادل 13.5 مليار دولار خلال الفترة (2009-2013)، وهو ما يمثل 200 مليار دج سنويا لدعم النشاطات المذكورة سابقا وفق مايلي:

- تحمل الدولة تكاليف إقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها، كما يمنح دعم عمومي لأسعار إقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الفلاحي.

- تخصيص مساعدات عمومية لإقتناء العتاد الفلاحي لصالح كافة أنواع الإنتاج الفلاحي وتربية الماشية، وعتاد الري المقتصد للمياه، وسيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصيغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا.

- مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، ومنح الدبومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات، وسيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة.

- دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم إقتناء البقر الحلوب لدى المومنين المتعاقدين، ودعم لتحديد

التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف.

- دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربو الغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تحديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف بأسعار مدعمة في

حالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لإقتناء الماشية وتحديد وسائل الإنتاج، والإستثمار في الصناعة التحويلية، أما تربية الخيول والإبل فسيتم تدعيمها من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات.

- منح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل إقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر وقدرات تخزين الإنتاج وتوضيبه، كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتحديداتها، وبناء وحدات التوضيب والتصدير.

- رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الفلاحة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، بالإضافة إلى إستفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات

تربية المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الاندماج المهني المرتبط بالقطاع الفلاحي، وستكفل الدولة مؤقتا بقسط هام من الأجور المدفوعة لهم.

المحور الرابع: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة الإستراتيجية الفلاحية لولاية بسكرة.

أولاً: التعريف بالولاية:

1- التقسيم الإداري: بسكرة (عروس الزيبان) ولاية جزائرية تقع في الجنوب الشرقي للجزائر على أبواب الصحراء الكبرى، صنف بسكرة " ولاية " أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 وكانت آنذاك 22 بلدية وستة (06) دوائر، وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية بسكرة وولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير فأصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (04) دوائر هي: أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كوغها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

- بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.

- بلدية القنطرة وعين زعوط من ولاية باتنة.

- بلدية الشعبية (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

وفي سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله أي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

2- الموقع الجغرافي: تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد، تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتترجع على مساحة تقدر بـ: 21.509.80 كلم² وتظم 33 بلدية و12 دائرة ويحدها ولاية باتنة من الشمال، ولاية المسيلة من الشمال الغربي، ولاية خنشلة من الشمال الشرقي، ولاية الجلفة من الجنوب الغربي، ولاية الوادي من الجنوب الشرقي، ولاية ورقلة من الجنوب.

وبالإضافة إلى موقعها الجغرافي باعتبارها مفترق طرق للتبادلات الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، إمكانياتها الكبيرة وغناها الطبيعي، مواردها المفيدة (الطين، الملح، الجبس والحصى وغيرها...)، كما أن نشاط هذه الولاية معزز بمزايا أخرى: دقلة نور بطولقة، سلالة الأغنام بأولاد جلال، محاصيل الخضر المبكرة بالغروس.

3- التضاريس: تتميز تضاريس الولاية بالتنوع الكبير فهي تتكون من عناصر ومكونات متجانسة أساسية، يمكن تقديم أهمها كالآتي:

أ- الجبال: تمثل الجبال نسبة قليلة من المساحة الإجمالية للولاية، أي 13% تتمركز غالبيتها في الشمال وتتكون من: جبل القايد، جبال حمارة، جبل قسوم (1087 متر)، جبل رباع (712 متر)، جبل قارة، جبل بورزل، جبل امليلي (1496 متر)، جبل حوجة (1070 متر)، جبل أحمر خدو، جبل تاكنيوت الذي يضم أعلى قمة جبلية (1942 متر)

ب- الهضاب: أقل علوا من المنطقة الجبلية، تتمثل في مناطق السفوح وتمتد حتى الناحية الجنوبية الغربية من إقليم الولاية مكونة ما يعرف بهضبة أولاد جلال (دائري أولاد جلال وسيدي خالد).

ج- السهول: والسهول تمتد على محور لوطايا - طولقة، ممتدة إلى الشرق لتشمل سهول سيدي عقبة وزربية الوادي وتتميز تلك المناطق بترية عميقة وخصبة.

د- المنخفضات: تغطي المنخفضات المناطق الجنوبية الشرقية من تراب الولاية تتميز بمسطحات ملساء من الغضار التي تحجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط وأهمها: شط ملغيغ، يبلغ متوسط الانخفاض (33م) تحت مستوى سطح البحر، فهي بذلك تكون المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.

4- المناخ: مناخ الولاية شبه جاف إلى جاف، يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا.

5- الفلاحة: تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة، فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع و بكرة المنتوج الفلاحي.

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـ 1.652.751 هكتار أي ما يقارب 77% من إجمالي المساحة الكلية للولاية. كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـ 185.473 هكتار أي بنسبة 11% من المساحة الفلاحية، منها 100.680 هكتار أراضي مسقية وتمثل 54.28 % من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. علما أن عملية السقي تعتمد أساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهضة.

الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية هي النخيل تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (دوائر طولقة، فوغالة، اورلال)

وتختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زربية الوادي) بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ...)، أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلى المنتوجات الفصلية بعض المنتوجات الحمضية (مشمش، تفاح...)،

6- الموارد المائية: تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية 820 مليون م³، منها 22 مليون م³ مياه سطحية أي بنسبة 2,68% و 798 مليون م³ مياه جوفية أي بنسبة 97,32%.

تتوزع كمية المياه المسخرة الجوفية المستغلة كالتالي:

- 679,20 مليون م³ موجهة للفلاحة أي ما يعادل 89%

- 77,54 مليون م³ موجهة للشرب أي بنسبة 10%

- 7 مليون م³ مخصصة للصناعة 1%

يوجد بالولاية سدين (02) موجهين خصيصا للسقي الفلاحي، هما سد فم الغرزة بطاقة تخزينية أولية تقدر بـ 47 مليون م³، يغطي هذا السد احتياجات 130.000 نخلة من المياه بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 8 مليون م³.

- سد منبع الغزلان بطاقة تخزينية أولية تقدر بـ 55,5 مليون م³، يؤمن سقي محيط مكينات بلدية لوطاية (تبلغ مساحة المحيط بـ 950 هكتار) بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 14 مليون م³.

ثانيا: واقع القطاع الفلاحي للولاية في إطار برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي:

1- مفاهيم عامة حول سياسة التجديد الريفي: سياسة التجديد الريفي تجسدت عبر تنفيذ المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية من خلال أربعة أهداف رئيسية تتمثل في:

- عصرنة القرى والأرياف والبوادي - تنويع الأنشطة الاقتصادية

- حماية وتثمين الموارد الطبيعية - حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي

وهذا من أجل تجسيد المشاريع الجوارية للوصول إلى تحقيق مضمون البرنامج التنموي الذي تبناه رئيس الجمهورية والذي امتد إلى غاية 2013 واتجهت الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي نحو:¹⁵

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف التشغيل

- إعادة دفع النسيج الاقتصادي للوصول إلى ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الأرياف

- تثبيت إقامتهم وتحسين ظروف حياتهم وشروط عملهم.

- تسهيل الحصول على المواد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهم.

- ضمان أمن التموين بالمواد الغذائية الضرورية للحياة.

وتم في ذلك تشجيع عملية تثمين الموارد المحلية وتخفيض الاقتصاد الجوّاري من خلال تنظيم وتضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك استغلال الأقاليم بصفة عقلانية للوصول إلى تحقيق

إنتاج ذي نوعية وقيمة مضافة عالية بالإضافة إلى تشجيع وتنويع الأنشطة وتعددتها لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي وتعزيز دور الفلاحة باعتبارها مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي. وتضمن المشروع الجوازي للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي منها إنشاء الطرق - الإنارة الريفية - التزويد بالمياه الصالحة للشرب - بناء المنشآت التربوية والصحة الجوارية - وتم تمويلها عن طريق موارد الدولة صناديق التمويل.

وكما تم إنجاز وتنفيذ المشاريع الفردية والتي تساهم بشكل مباشر في ضمان رؤوس أموال لسكان الأرياف والبادية تجسيد وحدات تربية الحيوانات (إسطبلات الأبقار - حظائر الأغنام والماعز - مداجن تربية الدجاج - الديك الرومي - الأرانب- المناحل - الخيل - الصناعة التقليدية - صناعة الفخار والخزف - الصناعة الصوفية - صناعة الحلفاء ... الخ) والمؤسسات الصغيرة للإنتاج، وتم ذلك بإشراك مختلف الفاعلين على مستوى الإدارة والمنتخبين المحليين والفاعلين في التنمية الريفية وشارك سكان المناطق الريفية المعنية في مختلف مراحل التحضير وصياغة برنامج النشاطات وفي تمويله وتنفيذه.

2- السياسة التمويلية المتبعة في ولاية يسكرة: تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها، كما تعتبر من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الفلاحي، فتوفر الأموال اللازمة للمشروعات الفلاحية من إصلاح الأراضي وتوفير الخدمات الفلاحية وتوفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي يعتبر من مهام السياسة الفلاحية ويلعب الإثتمان الفلاحي دور بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الفلاحي، وامتد التمويل إلى عمليات التسويق الداخلي ودعم التصدير.

وبالتالي فإن برامج التنمية الفلاحية تؤثر في زيادة الناتج الفلاحي من حيث التوسع الأفقي أو الرأسي، مما يترتب عليه زيادة العديد من النشاطات التكميلية كالتنمية الفلاحية باعتباره أحد الصور لرأس المال الضرورية، حيث تتوقف أغلب العمليات على مدى توافر التمويل اللازم لها في الوقت المناسب، ومن أهم هذه القروض قرض الرفيق.

*** قرض الرفيق:** هو قرض يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاقد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ومن خصائص هذا النوع من القروض الفوائد 0% ومدة القرض سنة والمستفيدين منه المستثمرين الفلاحين حسب قانون التوجيه الفلاحي: فلاحين مربين بصفة فردية أو منظمين على شكل تعاونيات، جمعيات، والفيدياليات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

1- مجالات القرض:

- اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة... الخ).
 - اقتناء أغذية الحيوانات (كل الأصناف)، وسائل التربية والمواد الدوائية البيطرية.
 - اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
 - تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية عن طريق:
 - تحسين جهاز الري.
 - اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار.
 - إنجاز وإعادة الاعتبار لمنشات التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية.
 - إنجاز وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة الأسقف.
 - اعمار أو إعادة اعمار الإسطبلات والحضائر.
- ب- الشروط:** المستفيدين من قرض "رفيق" الذين سددوا خلال السنة يقع على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تسديد فوائد القرض ومنحهم قروض جديدة.
- المستفيدين الذين يسددوا ديونهم خلال السنة (مع التمديد بـ 06 أشهر في الحالات القصوى) يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة.

3- أهم النشاطات التي تستفيد من الدعم في إطار برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي:

أعطت الدولة أولوية وعناية خاصة للقطاع الزراعي ولذا خصصت أغلفة مالية معتبرة على شكل إعانات وتدعيمات وتسهيلات للحصول على القروض، والجدول الموالي يبين بعض النشاطات الفلاحية ذات الأولوية المدرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية لولاية بسكرة وهي كالتالي:

الجدول رقم (01): أهم عمليات الدعم المقدمة للفلاحين في إطار البرنامج التطوير الفلاحي**والتجديد الريفي**

نوع العملية	مبلغ العملية
برنامج تطوير الزراعة البيولوجية	
تحضير التربة: - الحرث العميق والحرث المتقاطع	2.000 دج/هـ
- العزق الميكانيكي أو اليدوي	3.000 دج/هـ
اقتناء المدخلات: - السماد العضوي	3.000 دج/هـ
- المواد المقاومة ضد الآفات المخربة	2.000 دج/هـ

5.000 دج/هـ 3.000 دج/هـ	– بذور الزراعات السنوية – بذور الزراعات السنوية
60% بسقف محدد بـ 36.000 دج/هـ 60% بسقف محدد بـ 9.000 دج/هـ 60% بسقف محدد بـ 7.000 دج/هـ	برنامج تطوير زراعة الأشجار غرسات جديدة للزهريات ذات البذرة – التفاح والاجاص غرسات جديدة للزهريات ذات النواة – المشمش غرسات جديدة لأنواع المقاومة للتقلبات الجوية – التين
الدعم بـ 30% بسقف 2.300 دج/م² الدعم بـ 30% بسقف 800 دج/م² في المناطق الجنوبية الدعم بـ 30% بسقف 45.000 دج للبيت الواحد	برنامج تطوير زراعة البيوت البلاستيكية * بيت بلاستيكي متعدد القباب مجهز لزراعة الخضروات – بالنسبة للمنشآت: إطار ذو 2.000 م² قطعة واحدة على الأقل – بالنسبة للتجهيزات * بيت بلاستيكي ذو نفق بحجم 400 م² و 05 أنفاق كأقصى حد للمستثمر
بـ 25% بالنسبة للسعر بـ 20% بالنسبة للسعر بـ 15% بالنسبة للسعر سقف الدعم يصل الى 450 دج/ القنطار سقف الدعم يصل الى 500 دج/ القنطار	تطوير الحبوب منحة تكثير بذور G4 – G1 R1 R3-R2 منحة جمع الخرطال منحة صيانة اصناف الخرطال

برنامج تطوير الطماطم الصناعية - منحة الإنتاج - منحة التحويل بسقف 2 دج/كغ بالنسبة للفلاحين مع الخولين مصادق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية الولائية. بسقف 1,50 دج/كغ بالنسبة لكل وحدة تحويل متعاقدة مع فلاح أو أكثر من منتجي الطماطم الصناعية، شرط أن تكون الوحدة تشتغل بتحويل الطماطم المحلية 100% من بداية جويلية إلى نهاية سبتمبر	
برنامج تطوير إنتاج الحليب - رفع إنتاج الحليب وتسليمه - التحفيز على جمع الحليب - منحة الإدماج الصناعي للحليب 12 دج/لتر الواحد لكل مربي منتج لحليب البقر، الماعز، النعجة، الناقة. 5 دج/لتر الواحد لجامعي الحليب ومراكز الجمع مابين 2 و 4 دج/لتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبئ.	
المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة - الكهرباء - المازوت 3.500 دج/هـ للمناطق الجنوبية. 260 دج/هـ للمناطق الجنوبية.	
برنامج تطوير تربية الدواجن والحيوانات الصغيرة - تربية الدواجن: اقتناء تجهيزات خاصة - تربية الأرانب: - اقتناء تجهيزات خاصة - اقتناء قطيع للتكاثر (50 فرد) - إنشاء ورشة ذبح وتقطيع الدواجن والأرانب - تهيئة وترميم مباني التربية الحيوانية 30% بسقف 160.000 دج لكل مستثمر له منشأة لتربية الحيوانات 30% بسقف محدد 500.000 دج 30% بسقف محدد 40.000 دج 20% بسقف محدد 1.000.000 دج 20% بسقف محدد 1.000.000 دج	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات مقدمة من طرف مصالح مديرية الفلاحة لولاية
بسكرة

أما بالنسبة للنشاط الفلاحي الأساسي والاستراتيجي في ولاية بسكرة ألا وهو زراعة النخيل فقد خصص المخطط الخماسي (2009-2013) برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، برنامجا هاما تمثل في مايلي:

برنامج تطوير شعبة زراعة النخيل: انقسم إلى:

أ- إعادة الاعتبار لباستين النخيل: وذلك من خلال:

- اقتلاع الأشجار المسنة: فقد قدر الدعم لذلك بـ 30% وبسقف 1.200 دج للنخلة.

- تخصيص الأراضي بالرمل: قدر الدعم بـ 100.000 دج/هـ (02 هكتار كحد أقصى)

- الغراسات الجديدة: قدر الدعم بـ 30% وبسقف 70.000 دج/هـ (10 هكتارات كحد أقصى).

ب- حماية النباتات: وذلك من خلال:

- اقتلاع وإتلاف أشجار النخيل المصابة بمرض البيوض: فقد قدر الدعم لذلك بـ 30% وبسقف 1.400 دج للنخلة.

- إبادة الأعشاب الضارة المحيطة بالنخيل: قدر الدعم بـ 30% وبسقف 5.000 دج/هـ

- حماية عراجين التمر (نوع دقلة نور): قدر الدعم بـ 30% وبسقف 12.000 دج/هـ، وبكثافة 120 نخلة للهكتار.

ج- توضيب التمور: اقتناء العتاد لوحداث جديدة، أو تجديد عتاد الوحدات المتواجدة سابقا بحيث يقدر الدعم بـ 30% وبسقف 4.000.000 دج

د- التصدير: يقدر الدعم بـ 5 دج/كغ، بالنسبة للتمور على هيئة أكوام (بالجملة)، أما بالنسبة للتمور الموضبة في العلب وزنها 1 كغ أو اقل فيقد الدعم بـ 8 دج/كغ

كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى أيضا القطاع الفلاحي يحتاج إلى الموارد المائية التي تعتبر أساسا له، لذلك وفي إطار نفس المخطط، خصص برنامجا لهذا الجانب تمثل في ما يلي:

برنامج تطوير الري: انقسم إلى:

أ- تجهيزات الري: وذلك من خلال:

- تجهيزات الري بالرش: فقدر الدعم لذلك بـ 30% في إطار قرض بالإيجار كآلاتي:

- مجموعة من 24 مرش لسقي مساحة ما بين 01-10 هكتارات.

- لفافة واحدة لكل مستثمر قدرتها 05 هكتار فأكثر.
- تجهيزات الري الموضوعي لمساحة لا تتجاوز 10 هكتارات: فقدر الدعم ب 30% في إطار قرض بالإيجار:
- محطة راسية للتصفية (إجبارية) بالإضافة إلى شبكة الري بالحقل (بالتقطير) أو صف من الرشاشات الصغيرة أو قاذفات الماء الصغيرة.
- مصفاة لجهاز الري بالإضافة إلى جهاز الري الشعيري للنخيل.
- ب- إعادة الاعتبار للفقرات (زراعة الواحات): وذلك من خلال:
 - صيانة الآبار وتهيئة الشبكات (الأروقة) وصيانتها بالمناطق الجنوبية.
 - إعادة الاعتبار وتأمين الأنماط المبتكرة لتجميع المياه واستعمالها في السقي.
 - إقامة أنظمة للسقي مقتصدة للمياه على مستوى الحقول للمساحات المسقية بنسبة 30% من التكلفة.
 - إقامة أنظمة للسقي مقتصدة للمياه على مستوى الحقول للمساحات الحابسة بنسبة 30% من التكلفة.

ثالثا: تطور الإنتاج الفلاحي والحيواني لولاية بسكرة خلال الفترة (2008-2013):

مكنّت بداية تطبيق الإجراءات التي تضمنتها إستراتيجية برنامج التحديد الفلاحي والريفي خلال 2009 في إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بتحديد الإقتصاد الفلاحي إلى تحقيق نتائج مشجعة خاصة في الفروع الزراعية الإستراتيجية ومع توفر الظروف المناخية المناسبة إلى تسجيل رقما قياسيا في إنتاج الحبوب بإنتاج 61,5 مليون قنطار، وفاق عبر 46 ولاية النتائج المحددة في عقود النجاعة، كما سجل فرع الحليب إنتاج 5,2 مليار لتر، وفرع البطاطا إنتاج 29,5 مليون قنطار، وفرع التمور 6,2 مليون قنطار، أما اللحوم الحمراء فقد فاق إنتاج 30 ولاية الأهداف الوطنية التي رسمتها في عقود النجاعة، بينما فاقت 16 ولاية فقط أهدافها فيما يتعلق باللحوم البيضاء، وفي زراعة الزيتون فقد تحصلت 33 ولاية من أصل 45 ولاية على نتائج فاقت أهدافها، كما إنتهجت الدولة سياسة القرض الرفيق بتوزيعها قرضا بدون فائدة بقيمة 2,9 مليار دج بهدف تشجيع النشاط الفلاحي¹⁶، أما فيما يخص ولاية بسكرة فكان تطور الإنتاج الفلاحي والحيواني كما يلي:

1- تطور الإنتاج الفلاحي والإنتاج النباتي للمواسم الفلاحية للفترة (2007-2013)

يمكن إبراز تطور الإنتاج الفلاحي والإنتاج النباتي للمواسم الفلاحية للفترة (2007-2013) من خلال الجدول والأشكال المرفقة:

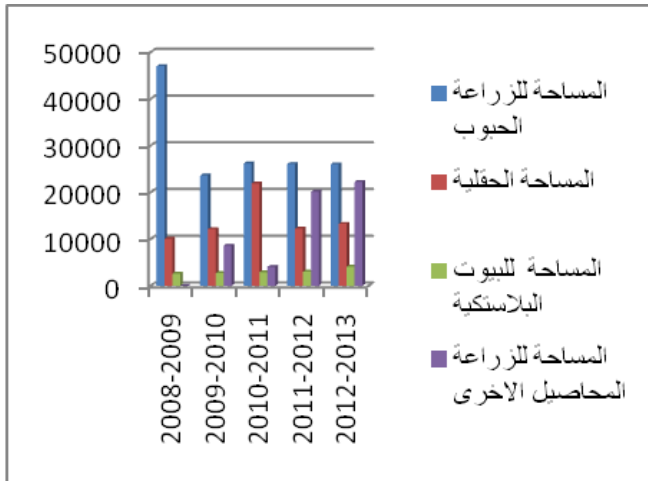
الجدول رقم (02): تطور استغلال الأراضي والإنتاج النباتي للمواسم الفلاحية للفترة (2007-2013)

الوحدة: المساحة (هكتار)/ الإنتاج (قنطار)

محاصيل اخرى		البقول				الحبوب		البيان
		البيوت البلاستيكية		الحقلية				
الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	المواسم الفلاحية
0	0	1.502.488	2.624	1.193.603	10.069	846.637	47.058	2009-2008
386.864	8.597	2.274.272	2.742	1.591.699	12.138	626.696	23.621	2010-2009
551.906	4.071	2.472.661	2.926	3.244.000	21.900	666.913	26.219	2011-2010
897.157	20.188	2.709.415	3.080	1.586.710	12.246	693.785	26.098	2012-2011
985.598	22.242	4.049.848	4.095	1.596.311	13.271	531.660	26.023	2013-2012

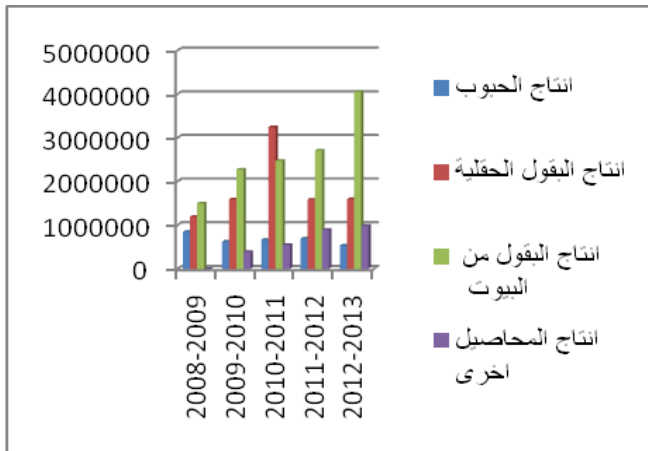
المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة

الشكل رقم(01): تطور استغلال الأراضي للفترة (2008-2013)



المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم(02): تطور الإنتاج النباتي للفترة (2008-2013)



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المساحة المستغلة في الولاية بالنسبة للحبوب انخفضت في الموسم الفلاحي (2010-2009) إلى 23.621 هكتار بالمقارنة بالموسم السابق حيث كانت تقدر المساحة المستغلة للزراعة الحبوب 47.058 هكتار ويرجع هذا الانخفاض إلى عزوف الفلاحين لهذا النوع من الزراعة بسبب

الجفاف ونقص مياه السقي لكن بفضل برنامج التجديد الريفي والتسهيلات والدعم زاد الاهتمام بزراعة الحبوب بحيث ارتفعت المساحة المستغلة إلى 26.098 هكتار خلال الموسم (2011-2012) وإنتاج يقدر بـ 693.785 قنطار، أما في ما يخص إنتاج البقول نلاحظ أن الإنتاج بلغ ذروته بالنسبة للبقول الحقلية في الموسم الفلاحي 3.244.000 قنطار بمساحة مستغلة بقدر 21.900 هكتار، لكن انخفض مرة أخرى في المواسم الموالية وهذا راجع لاستغلال هذه الأراضي للبيوت البلاستيكية وكذا المباني السكنية، وبالمقابل نلاحظ أن المخطط الخماسي شجع الفلاحين لإقامة البيوت البلاستيكية حيث نلاحظ أنه وبسبب التسهيلات والدعم المقدم من طرف الدولة في هذا الجانب، تزايد مساحة استغلال البيوت من 2.624 هكتار خلال الموسم (2008-2009) وإنتاج قدر 1.502.488 قنطار إلى 4.095 هكتار للموسم (2012-2013) وإنتاج قدر 4.049.848، أما فيما يخص المحاصيل الأخرى المتعلقة بالأشجار المثمرة كالشمش والتين والرمال وكذا المحاصيل النباتية كالطماطم بالدرجة الأولى، فول، ثوم، والبطيخ وغيرها، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه لم يكن هناك إي إنتاج في الموسم الفلاحي (2008-2009)، إلا أنه وبفضل المخطط الخماسي المتعلق بالتطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي حمل في طياته برامج دعم القطاع الفلاحي والزراعة بشتى أنواعها وخصص أغلفة مالية في هذا المجال بلغ إنتاج المحاصيل الأخرى خلال الموسم الفلاحي (2012-2013) 985.598 قنطار بمساحة مستغلة قدرت 22.242 هكتار.

2- تطور إنتاج النخيل للمواسم الفلاحية للفترة (2008-2013)

تعتبر زراعة النخيل وإنتاج التمور من أهم النشاطات الفلاحية في ولاية بسكرة حيث تحظى بأهمية بالغة من طرف السلطات العامة للولاية وخصص لها المخطط الخماسي محل الدراسة برامج هامة للتطوير هذا النوع من الزراعة، ويمكن إبراز تطور زراعة النخيل وإنتاج التمور للفترة محل الدراسة من خلال الجدول والأشكال الموالية:

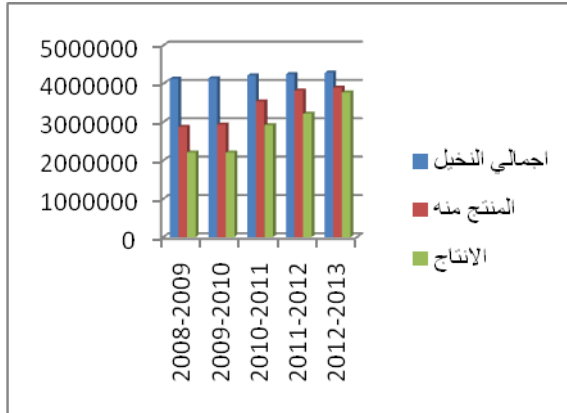
الجدول رقم (03): تطور إنتاج النخيل للمواسم الفلاحية للفترة (2008-2013)

الوحدة: الإنتاج (قنطار)

منها: دقلة نور			مجموع النخيل			البيان المواسم الفلاحية
الإنتاج	المنتج منه	إجمالي النخيل	الإنتاج	المنتج منه	إجمالي النخيل	
1.090.830	1.559.300	2.517.075	2.205.000	2.870.240	4.133.600	-2008 2009
1.259.264	1.606.887	2.522.775	2.205.000	2.933.997	4.141.927	-2009 2010
1.729.650	2.038.482	2.585.251	2.917.186	3.537.605	4.213.332	-2010 2011
1.973.002	2.271.422	2.612.862	3.214.402	3.818.863	4.249.300	-2011 2012
2.355.161	2.334.566	2.638.253	3.770.396	3.894.898	4.286.354	-2012 2013

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة

الشكل رقم (03): تطور إنتاج النخيل للفترة (2008-2013)



المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم (04): تطور إنتاج النخيل لدقلة نور للفترة (2008-2013)



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (03) والأشكال رقم (03)، (04) تعتبر زراعة النخيل وإنتاج التمور أهم نشاط فلاحي في ولاية بسكرة وهذا راجع للبيئة الملائمة للزراعة هذا النوع من المنتج الفلاحي حيث نلاحظ من خلال المواسم الفلاحية محل الدراسة أن هذا النوع من النشاط في تزايد مستمر من حيث الزراعة وكذا

الإنتاج، وهذا راجع لاهتمام المتزايد به وكذا يعتبر من المنتجات المصدرة للخارج وهذا راجع للقيمتة الغذائية، لذلك تهتم الدولة بإنتاج التمور من خلال البرامج المذكورة سابقا -تطوير شعبة زراعة النخيل وكذا برنامج تطوير الري- المتعلق بالنخيل، ومن أهم أنواع التمور والمعروفة على المستوى العالمي "دقلة نور" بحيث قدر إنتاجها في الموسم الفلاحي (2012-2013) 2.355.161 قنطار.

3- تطور المواشي والإنتاج الحيواني للمواسم الفلاحية للفترة (2008-2013):

تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة في الولاية، إذ تهتم بتربية كل من: الغنم، الماعز، البقر، الإبل، الخيول كما يتم إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى إنتاج الصوف والحليب، البيض. والجدير بالذكر أن السياسة المنتهجة مؤخرا في مختلف البرامج التنموية الوطنية أعطت دعما معتبرا للقطاع سينعكس بالإيجاب على الفلاحة خاصة، وبنك التنمية الريفية الذي ساهم بشكل فعال في توسيع الرقعة الفلاحية وإدخال الطرق الحديثة للسقي، ويمكن إبراز تطور المواشي والإنتاج الحيواني للفترة محل الدراسة من خلال الجدول الموالي:

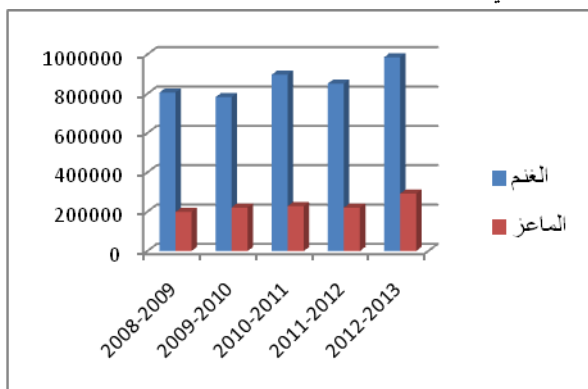
الجدول رقم(04): تطور المواشي والإنتاج الحيواني للمواسم الفلاحية للفترة (2008-2013)

الوحدة: الإنتاج(قنطار) / 1000 وحدة

البيان المواسم الفلاحية	توزيع المواشي							الإنتاج
	الغنم	البقر	الماعز	الإبل	الخيول	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	البيض
2008-2009	805.980	3.650	198.670	2.245	285	11.532	119.010	48.556
2009-2010	782.750	3.627	221.180	2.254	575	13.980	101.575	67.637
2010-2011	897.180	3.894	228.900	3.006	620	12.205	102.535	70.098

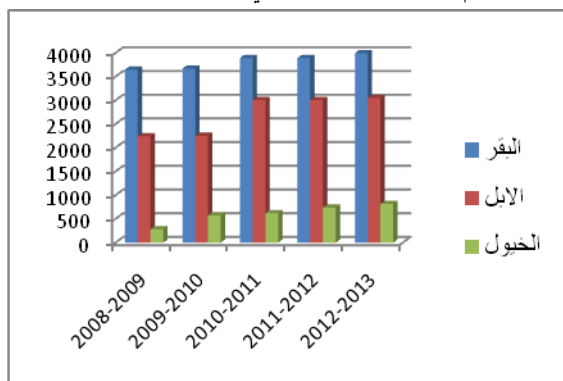
44.329	116.085	13.369	640	3.006	221.100	3.894	852.300	-2011 2012
53.068	115.816	11.293	817	3.050	291.450	3.996	985.700	-2012 2013

الشكل رقم(05): تطور عدد المواشي للفترة (2008-2013)



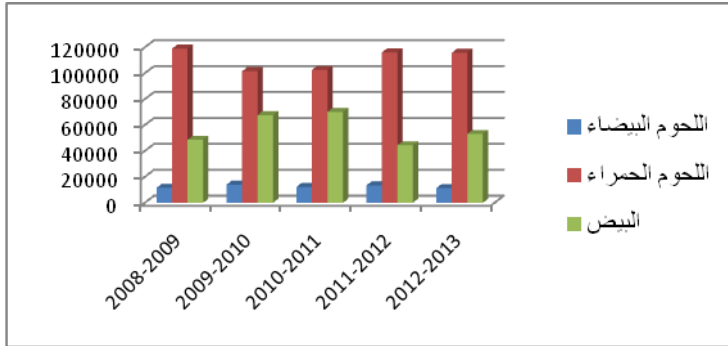
المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم(06): تطور عدد المواشي للفترة (2008-2013)



المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم (07): تطور الإنتاج الحيواني للفترة (2008-2013):



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن عدد المواشي الغنم، البقر، الماعز، الإبل والخيول في تزايد مستمر للمواسم محل الدراسة بحيث قدر عدد الرؤوس على التوالي 985.700 رأس، 3.996 رأس، 291.450 رأس، 3.050 رأس و 817 رأس، وهذا راجع لسياسة الدولة في هذا المجال وتخصيص أغلفة مالية معتبرة لتطوير وزيادة عدد المواشي ومنتجاتها، أما فيما يخص المنتجات المتعلقة بالمواشي نلاحظ تذبذبها من سنة لأخرى خاصة فيما يتعلق باللحوم البيضاء والبيض خلال المواسم الثلاثة الأخيرة وهذا راجع للمشاكل قطع الكهرباء الذي تعرفه المنطقة خلال 2 أو 3 سنوات الأخيرة.

الخاتمة:

القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجي ومهم في بناء الاقتصاد الوطني حيث يدر دخلا لنسبة معتبرة من السكان ويساهم في تمويل عملية التنمية، ونظرا لأهمية هذا القطاع تطرقنا لدراسة هذا الموضوع من خلال هذا البحث المعنون بـ القطاع الفلاحي كبديل للمحروقات ومساهمته في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة ولاية بسكرة"، وتم إستخلاص بعض النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعياً وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع.

- لا تقوم التنمية الزراعية إلا بوجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف إلى زيادة الإستثمار الزراعي، لإستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وسياسة سعرية تهدف إلى تحقيق أحسن الأسعار للمنتجات الزراعية، وسياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.

- أبدت الجزائر إرادة قوية في تطوير وترقية الإستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الإقتصادي، وسن العديد من القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة والمشجعة للإستثمار المحلي والأجنبي، وإنشاء النظام المؤسسي المؤطر له، وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الإقتصادي.

- إهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشياً والإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، وخاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية، واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 الذي أعطى إهتماماً لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون إستثناء، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي إعتدتها مجموعة الصناديق المنشأة.

- لإعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي، وتخصيص الدعم وفقاً للأشكال المعفاة من التخفيض في إطار إتفاقية الزراعة، ومواكبة السياسات الفلاحية في الدول المتقدمة، تم وضع برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، الذي يمتد لخمس سنوات بداية من سنة 2009، بهدف دعم تكثيف الإنتاج الفلاحي في الفروع الفلاحية الإستراتيجية، وتنمية المناطق الريفية من خلال توقيع عقود النجاعة لـ 48 ولاية، مرتبط بخصخصة كل ولاية وقدراتها وتاريخ تنميتها الفلاحية، من أجل المحافظة على الأراضي الزراعية وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

- يمكن اختصار المشاكل النوعية التي تطبع الإنتاج الزراعي بالتذبذب المزمن، في:

- * الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية. وذلك نظرا لاعتبارات غير موضوعية كعدم توفر الكميات اللازمة من البذور، أو قلة العتاد الفلاحي اللازم للحث. زد على ذلك انتظار هطول الأمطار.
- * اعتماد نوعية رديئة للبذور، إذ غالبا ما تستورد بذور نوعيتها رديئة أو تكون قد انتهت صلاحيتها، مما يعني حصاد متدني الكمية ورديء النوعية.
- * الظروف المناخية غير المواتية، حيث تعزى الإنتاجية لحالات الجفاف أو مستوى هطل الأمطار السائد خلال الموسم الزراعي، بالرغم من الإمكانيات المائية الممكنة وغير المستغلة.

التوصيات:

- من خلال هذه الورقة البحثية يمكن اقتراح بعض التوصيات المتمثلة فيما يلي:
- إن الهدف الأساسي للفلاحة هو تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر أداة حساسة في الحفاظ على العدالة الاجتماعية ومن التقليل من التفاوت الطبقي لأن الأزمات الغذائية التي تمر بها بعض الدول الإفريقية ساهمت في هشاشة البنية الأساسية لوحدة المجتمع.
 - إن الواقع الإقتصادي للجزائر يفرض ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي وذلك لإعتبارات تتعلق بوجوب العمل للوصول إلى منطقة ذات اقتصاد متطور قائم على التصنيع الزراعي وبنية تحتية وخدماتية واستخدام مستدام للموارد الطبيعية وإدارة رشيدة وبيئة صحية وأمنة.
 - يجب العمل من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي من أجل رفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات من خلال نتائج برنامج سياسة التجديد الريفي.
 - يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الزراعة والتنمية الريفية، فهي في حاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الإستثمار في القطاع الزراعي، وإلى إعادة النظر في هذه التدابير وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية.
 - العمل على توفير بيئة إقتصادية وسياسية وتجارية مستقرة، تشجع على الإستثمار في الزراعة وتساهم في تحقيق التغيرات الهيكلية الضرورية، حيث أن إستقرار الأسعار بما فيها أسعار الفائدة والنقد الأجنبي، يجعل المستثمرين المحليين والأجانب يشعرون بالثقة، ويسمح للمزارعين والتجار باتخاذ إجراءاتهم عن علم لفترة طويلة.

- التركيز على الإستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة، واعتماد التراكيب المحصولية والدورات الزراعية التي تضمن إستمرار قدراتها على الإنتاج.
- زيادة المساحات المروية من المياه السطحية والمتجددة، خاصة في الزراعات الإستراتيجية للحد من تأثيرات قلة الأمطار كما هو الوضع في ولاية بسكرة التي تعاني من جفاف خلال الفترة الأخيرة، ورفع كفاءة شبكات الري الحكومية.
- خفض تكاليف المنتجات الزراعية، من خلال دعم إستخدام التقنيات الحديثة، وزراعة الأصناف عالية الإنتاجية الملائمة بيئية المناطق الجزائرية.
- النهوض بخدمات التسويق والنقل والإتصالات، لزيادة قدرة المزارعين على الحصول على التمويل الموسمي وطويل الأجل، وكذلك الحصول على مستلزمات الإنتاج بحوافز سعرية قوية.
- يجب أن يرافق تحسين حوافز الإستثمار، إقامة بيئة مؤسسية تساعد على تحسين النفاذ إلى الأسواق، وتضمن إنتشار المعلومات وتحدد المعايير وتوفر الإطار القانوني والتنظيمي المناسب.

الهوامش:

¹ - محمد إبراهيم حسن، جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001، ص 34.

² - محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الاقتصادية، بدون دار النشر، 1983 ص 87.

³ - أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص 14-15.

⁴ - سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 179.

⁵ - رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1998، ص 11.

⁶ - النمري خلف بن سليمان، شركات الإستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 100.

⁷ - محمد عجيمة، علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياستها، دار الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 35.

⁸ - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 134-136.

- ⁹ - مصطفى حسين، محمد شفيق طنيب، أميمة بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1995، ص122.
- ¹⁰ - محمد العربي ساكر، الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الجزء 39، عدد 01، الجزائر، 2001، ص85.
- ¹¹ - مليكة جرمولي، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص111.
- ¹² - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص112.
- ¹³ - قانون رقم 06-24 مؤرخ في 6 ذي الحجة 1427 الموافق 26 ديسمبر 2006، يتضمن قانون المالية 2007، الجريدة الرسمية رقم 85 ص34.
- ¹⁴ - غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012، ص ص171-172.
- ¹⁵ - تقرير حول سياسة التجديد الريفي من خلال البرنامج الخماسي المسطر من طرف الحكومة والمعلن عنه في اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 22-02-2011
- ¹⁶ - جلسات الاستماع السنوية التي يعقدها الرئيس الجمهورية للاطلاع على مختلف النشاطات الوزارية، اجتماعا تقييما مصغرا لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 24 أوت 2010، على الموقع <http://www.premier-ministre.gov.dz/arab>